

## السلوك الياباني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة

د. عامر سليمان زربية\*

### مستخلص:

نتج عن الحرب الباردة انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالدور السياسي والعسكري والاستراتيجي في إدارة الأزمات الدولية، وقد أتاح تغير النسق العالمي لليابان فرصة لممارسة دور أكثر نشاطاً في الشؤون العالمية بما فيها شؤون الشرق الأوسط فإذا كان الخطر السوفييتي والمد الشيوعي قد دفع اليابان خلال الخمسينات والستينات إلى توثيق تحالفها الأمني والاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي قيد حرية حركتها على الصعيد الدولي خلال تلك الفترة، فإن انتهاء هذا الخطر يسمح لها بممارسة سياسة خارجية أكثر استقلالاً ونشاطاً.

### Abstract :

As a result of the Cold War, the United States of America was singled out for a political, military, and strategic role in managing international crises. The change in the global pattern provided Japan with an opportunity to play a more active role in global affairs, including the affairs of the Middle East. If the Soviet threat and the communist tide prompted Japan during the fifties and sixties to document Its security and strategic alliance with the United States of America restricted its freedom of movement at the international level during that period. The end of this danger would allow it to practice a more independent and active foreign policy.

**المقدمة:**

أثبتت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ أزمة الخليج عام 1990م من القرن الماضي إمكانية اليابان القيام بدور سياسي لتحقيق توازن المكانة الدولية لليابان.

وبدأ هذا الدور في المشاركة في التحالف الدولي لتحرير الكويت وكذلك في التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، حيث شاركت اليابان في مؤتمر مدريد للتسوية مع الأطراف المعنية بعملية السلام.

لقد دعت السياسة اليابانية إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967م والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ولكن اليابان عادت بعد انفراج أزمة النفط إلى انتهاج السياسة المتوازنة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، حيث نادى بحق إسرائيل في الوجود واحتفظت بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

**إشكالية البحث:**

يتحدد المشكل في التساؤلين التاليين:

- كيف تتعامل السياسة الخارجية اليابانية مع الصراع العربي الإسرائيلي؟
- ما هو دور اليابان في الصراع العربي الإسرائيلي؟

**فرضية البحث:**

صيغت فرضية البحث كالتالية: إن دور اليابان في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي دور مكمل لدور الولايات المتحدة الأمريكية.

**أهداف البحث**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية اليابانية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي كما هدفت كذلك إلى إثراء البحث العلمي والمكتبة العربية بهذه النوعية من الدراسات.

**منهجية البحث**

إن اختيار موضوع بحث ما يحتم على الباحث، اختيار منهج يلاءم طبيعة الموضوع محل الدراسة ونظراً لأن الموضوع محل الدراسة متفرع الجوانب فإنه يتطلب منا استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف الظاهرة محل الدراسة وتصويرها كمياً عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة بقصد الوصول إلى نتائج لتفسيرها.

## المبحث الأول: التقارب مع طرفي الصراع

تختلف سياسة اليابان تجاه كل من طرفي الصراع وهذا ما سنوضحه في إطار العلاقات الاقتصادية بداية بإسرائيل.

كانت إحدى الخطوات التي اتخذتها اليابان لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل في المجالين الاقتصادي والتجاري، القرار الخاص برفع الحظر المفروض على تعامل الشركات اليابانية مع إسرائيل (شريف، 1993، 27).

منذ بداية التسعينات نتيجة عدم التزام اليابان بإجراءات المقاطعة العربية لإسرائيل الأمر الذي كان له تأثير على خلق مصالح مشتركة مع إسرائيل ودفع الشركات اليابانية إلى ممارسة نفوذها على السياسيين اليابانيين لمزيد من الانفتاح على إسرائيل (أيوب، 2003، 43).

وتم اتخاذ هذا القرار في شهر أبريل عام 1991م ويليهِ في منتصف شهر أبريل قامت شركة "تويوتا" للسيارات بإلغاء الحظر الذي كانت تفرضه على تجارتها مع إسرائيل، وهي خطوة لا يمكن فصلها عن الضغوط السياسية الأمريكية لدفع اليابان نحو عدم الالتزام بأحكام المقاطعة العربية. بعد ممارسة اللوبي اليهودي ضغوطاً على إدارة بوش لوضع مسألة عدم التزام اليابان بمقاطعة الكونغرس الأمريكي بمجلسية اليابان بعدم الالتزام بالمقاطعة العربية (عبد العاطي، 2000، 16).

وتزامن هذا التوجه مع التغيرات التي شهدتها السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط وحرص اليابان على تغيير الانطباع السائد عنها بالتعاطف مع المواقف العربية، وأدى التطور الخارجي بإلغاء المقاطعة العربية إلى تنامي المصالح المشتركة على مستوى القطاع الخاص في البلدين في مجال المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، والزراعة والطب وقامت العديد من الشركات اليابانية بافتتاح مكاتب لها في إسرائيل لأول مرة مع تزايد حجم العمليات التجارية (زوكورياما، 1995، 334).

وامتد التعاون الثقافي بين البلدين ليشمل مجالات جديدة حيث تم التوقيع على أول اتفاق من نوعه للطيران المدني بين البلدين في شهر أبريل 2000م بما يتيح لإسرائيل تسيير رحلات جوية مع اليابان كما تم افتتاح فرع لغرفة التجارة اليابانية الإسرائيلية في اليابان بهدف توسيع التعاون بين اليابان وإسرائيل في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، جاءت هذه الخطوة في ضوء تزايد حجم التبادل التجاري بين اليابان وإسرائيل، حيث تعد اليابان الشريك التجاري الأول لإسرائيل في القارة الآسيوية مع تزايد عدد الشركات الإسرائيلية التي افتتحت مكاتب لها في اليابان خاصة العاملة في مجال التكنولوجيا المتقدمة (الاصفهانى، 1993، 221).

## المبحث الثاني: تقديم المعونات والمساعدات لطرفي الصراع

شهد الميزان التجاري بين اليابان وإسرائيل انخفاضاً ملحوظاً خلال النصف الثاني من التسعينات بحيث أصبح يميل إلى مصلحة اليابان بعد أن كان في مصلحة إسرائيل حتى عام 1997م، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء الانخفاض الملحوظ في صادراتها (الأفندي، 2002، 18).

وفي المقابل شهدت الاستثمارات اليابانية في إسرائيل طفرة خلال عام 1999م حيث بلغ عدد الشركات اليابانية التي لها استثمارات هناك حوالي 202 شركة يابانية تتركز في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات اليابانية في إسرائيل تتراوح بين 70-90 مليون دولار سنوياً (صالح، 2007، 162).

وتتركز في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتم خلال السنوات الأخيرة إنشاء صندوق للاستثمارات المشترك بمبادرة إسرائيلية يتم تمويله بنسبة 80% من الولايات المتحدة وحوالي 10% من اليابان (درويش، 1996، 261).

أما فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية اليابانية مع فلسطين فالوضع مختلف عما يسبقه فالإعلان هنا تقدم مساعدات اقتصادية وصلت قيمتها في عام 1993م وتحديداً بعد التوقيع على اتفاق أوسلو إلى عام 2002م إلى 630 مليون دولار أمريكي بمتوسط سنوي يبلغ حوالي 85 مليون دولار قدم حوالي 394 مليون دولار منها كمساعدات من خلال المنظمات الدولية التي تقدم معونات للشعب الفلسطيني كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف بنسبة 65.2 من إجمالي المساعدات اليابانية (بيرجنيسكي، 1999، 74).

كما قدمت اليابان خلال تلك الفترة 192 مليون دولار في صورة مساعدات مباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة 31.8% من إجمالي قيمة المساعدات اليابانية وحوالي 18 مليون دولار شملت معونات فنية في شكل استضافة متدربين فلسطينيين في اليابان أو إرسال خبراء يابانيين لمناطق السلطة الفلسطينية بنسبة 3% من إجمالي المساعدات اليابانية خلال تلك الفترة (سيدالنقر، 2001، 53)، إلا أن المساعدات اليابانية للفلسطينيين شهدت تراجعاً بعد اندلاع الانتفاضة وتوقف مباحثات السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، ففي عام 2000م بلغت المساعدات حوالي 63.3 مليون دولار بعد أن كانت قيمتها 79.8 مليون دولار عام 1999م ثم استمر الانخفاض في قيمة المساعدات إلى أن وصل إلى 16 مليون دولار في عام 2002م، وقد رفضت الحكومة اليابانية الإعلان عن أي تعهدات مالية جديدة للفلسطينيين بعد قيامها بتمويل ما سبق أن تعهدت به خلال مؤتمر واشنطن للدول المانحة للعامين 1999-2000م (سعيد، 1995، 153).

وبررت الحكومة موقفها بصعوبة الحصول على موافقة البرلمان على تقديم مساعدات إضافية للفلسطينيين في ظل استمرار أعمال العنف، خاصة بعد تدمير القوات الإسرائيلية للمشروعات التي قامت بها اليابان في الضفة الغربية وقطاع غزة من مستشفيات ومدارس (العشماوي، 1992، 117).

ويمكن القول إن التحول الذي طرأ كان له عدة أسباب وهنا نقصد فيما يتعلق بالعلاقات اليابانية مع إسرائيل وفلسطين تتمثل في سعي اليابان منذ انتهاء الحرب الباردة إلى محاولة القيام بدور سياسي عالمي أكثر نشاطاً في مناطق جغرافية خارج آسيا وتزامن هذا مع انعقاد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط عام 1991م وهو ما أعطى اليابان فرصة مواتية لتنشيط دورها في المنطقة من خلال المشاركة في المسار متعدد الأطراف دون تحمل مخاطرة كبيرة، وقد تطلب تنشيط الدور الياباني في عملية السلام ضرورة ظهور اليابان بمظهر محايد وتغيير الصورة التقليدية بأنها طرف منحاز للعرب من خلال مزيد من الانفتاح في العلاقات مع إسرائيل.

وأدى ذلك إلى تشجيع اليابان على اتخاذ خطوات تجاه إسرائيل دون خشية من رد فعل عربي موحد كما أسهم تحول النفط من سلعة استراتيجية إلى سلعة اقتصادية تعتمد على قوى السوق إلى تشجيع الحكومات اليابانية على المضي في هذا الاتجاه (درويش، 1987، 111).

وفي المقابل تحاول إسرائيل توسيع قاعدة الحوار المشترك مع اليابان ليشمل القضايا الأمنية من محاولة تكريس وجود علاقة ارتباطية بين أمن شرق آسيا وأمن الشرق الأوسط، والعمل على إقناع الجانب الياباني بوجود تهديدات أمنية مشتركة بسبب التعاون العسكري القائم بين كوريا الشمالية وبعض دول الشرق الأوسط المعادية لإسرائيل (عابدين، 2005، 88).

وأخيراً رغبة اليابان في استرضاء الإدارة والكونغرس واللوبي اليهودي الأمريكي من خلال تحسين علاقاتها بإسرائيل خاصة في ضوء اقتناع القيادة اليابانية بأن تطور العلاقات اليابانية الإسرائيلية خلال التسعينات يرتبط بشكل مباشر بعلاقات التحالف الاستراتيجي التي تربط اليابان بالولايات المتحدة.

### المبحث الثالث: تشجيع المساعي الدبلوماسية

تمثل مشاركة اليابان في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد في شهر أكتوبر عام 1991م نقطة تحول في علاقات اليابان بمنطقة الشرق الأوسط وفي الدور السياسي الياباني في عملية صنع السلام في المنطقة، فقبل انعقاد هذا المؤتمر كان الدور الياباني ينعصر في الدور الاقتصادي سواء من خلال تقديم بعض المساعدات أو من خلال العلاقات التجارية التي تستند في المقام الأول على استيراد النفط مقابل تصدير السلع الصناعية اليابانية لدول المنطقة (عبد العاطي، 2003، 269).

سعت اليابان إلى محاولة توسيع دورها في المنطقة من خلال محاولة استغلال الصيغة التي تم الاتفاق عليها بأن يكون لعملية التسوية العربية الإسرائيلية مساران أولهما مسار ثنائي يتعلق بدبلوماسية اليابان تجاه كل من فلسطين وإسرائيل أما المسار الثاني فهو متعدد الأطراف ويهتم بمعالجة القضايا بين الدول العربية والشرق الأوسط من خلال المشاركة في المؤتمرات الدولية (درويش، 1997، 111).

### أ-المساعي الدبلوماسية الثنائية:

برز خلال التسعينات كثافة في الاتصالات والزيارات المتبادلة بين المسؤولين اليابانيين والإسرائيليين والفلسطينيين، الأمر الذي يعكس التطور الكبير الذي شهدته العلاقات بين البلدين مع بدء عملية السلام في مدريد في شهر أكتوبر عام 1991م حرص المسؤولون اليابانيون إلى تعميق وجودهم في المنطقة لتسوية الصراع بالطرق السلمية (بدر الدين، 1990، 12).

وخلال تلك الفترة قام الرئيس عرفات بعدة زيارات لليابان في أعوام 1996م، 1997م و2000م كما قام رئيس الوزراء الياباني بزيارة مناطق السلطة الفلسطينية عام 1995م، وقدمت اليابان لعرفات خلال زيارة 1999م خطاب يتضمن موقف اليابان من عملية السلام بالشرق الأوسط يؤكد على تأييد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها السلام بما فيها الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها منذ انعقاد مؤتمر السلام بمدريد عام 1991م وتأييد اليابان لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك إقامة دولته المستقلة، والتأكيد على ضرورة عدم اتخاذ مواقف من جانب واحد وأن يكون إعلان الدولة الفلسطينية من خلال الوسائل السلمية تماشياً مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية (الأفندي، 2002، 22).

ويتضح من ذلك إن زيارة عرفات الثانية عام 1999م للمشاركة في اجتماع لجنة الاتصال المؤقتة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين الذي استضافته طوكيو، حيث أجرى مشاورات خلال الزيارة مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وطلب من المسؤولين اليابانيين تقديم المساعدة المادية في إعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بطوكيو الذي سبق إغلاقه عام 1999م، وتم الاتفاق على عقد جلسة مشاورات سياسية واقتصادية وتجارية بين الجانبين الياباني والفلسطيني.

كما جاءت زيارة عرفات في شهر أغسطس عام 2000م بهدف شرح الموقف الفلسطيني من فشل قمة كامب ديفيد والرد على الدعاوى الإسرائيلية والأمريكية بأنه يتحمل مسؤولية فشل هذه القمة. وأن هذه الزيارة جاءت في أعقاب زيارة شيمون بيريز وزير التعاون الإقليمي بالحكومة الإسرائيلية لشرح وجهة النظر الإسرائيلية وتحميل الجانب الفلسطيني هذه المسؤولية (عابدين، 2005، 94).

كما عقدت نفس العام أول جلسة مشاورات سياسية على المستوى الوزاري بين الجانبين الياباني والفلسطيني وتم خلالها مناقشة تطورات الأوضاع بعملية السلام بالشرق الأوسط وأوجه التعاون القائم بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتجارية والتعليم والتعاون الفني وتم الإشارة إلى مسألة إعلان الدولة الفلسطينية، حيث أكد الجانب الياباني استعداده الاعتراف بهذه الدولة في حالة إعلانها بشكل سلمي (صالح، 2007، 177).

ثم عقدت جولة ثانية لهذه المشاورات في شهر ديسمبر 2002م على المستوى الوزاري وصدر عنها بيان تضمن إشارة إلى الوضع في الشرق الأوسط وعملية الإصلاح الفلسطينية، وشروط استئناف المساعدات اليابانية للجانب الفلسطيني، حيث ربط الجانب الياباني زيادة هذه المساعدات بتحسين الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة أما فيما يتعلق بتطور هذه الأوضاع مع إسرائيل فكانت هناك زيارات رسمية متبادلة من قبل الطرفين (أيوب، 2003، 50).

وقام رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" بزيارة لليابان في شهر أغسطس 1997م تم خلالها مناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية، كما زار وزير الخارجية اليابانية إسرائيل في إطار جولة له بالمنطقة (عبد العاطي، 2000، 21).

في عام 1999م حيث طلب منه نتنياهو توسيع نطاق التعاون الثنائي بحيث يشمل المجالات العسكرية بحجة وجود تهديد مشترك للبلدين من قبل دول دكتاتورية تملك أسلحة الدمار الشامل مثل كوريا الشمالية وإيران وسوريا، الأمر الذي يتطلب التعاون المشترك في مجال تطوير نظم صواريخ دفاعية خاصة وأن إسرائيل تطور النظام الدفاعي، في حين تتعاون اليابان مع الولايات المتحدة في مشروع للدفاع الصاروخي المشترك (الأصفهاني، 1993، 230).

وفي ضوء ذلك بدأ عدد من المسائل المهمة في العلاقات بين اليابان وإسرائيل يفقد أهميته منذ بداية التسعينات، وهو ما يتضح من تشبيه بعض السياسيين اليابانيين لإسرائيل بأنها دولة ديمقراطية ومحبة للسلام وأنها يجب أن تحصل على ثمار السلام مقابل مشاركتها، الأمر الذي يختلف عن الصورة السابقة التقليدية لإسرائيل بأنها تمثل قاعدة لمؤامرة صهيونية ضد العالم وأنها مجرد أداة في يد الغرب الامبريالي.

وبدأ لوبي موالى لإسرائيل في الظهور داخل اليابان بين الإعلاميين والأكاديميين والسياسيين، كما طلب رئيس وزراء اليابان من مجموعة الباحثين اليابانيين الذين رافقوه ضمن الوفد المشارك في الإشراف على الانتخابات الفلسطينية عام 1996 بمزيد من الانفتاح على إسرائيل وعدم التركيز فقط على وجهة النظر العربية تجاه قضية الشرق الأوسط حتى لا يتهموا بالتحيز للجانب العربي، ومع ذلك لا يزال اللوبي الإسرائيلي

في اليابان دوره محدود في عملية صنع السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط (بيرجنسكي، 1999، 91).

### ب-المساعي متعددة الأطراف

بدأت الخارجية اليابانية في ربيع عام 1991م في إجراء الاتصالات بالولايات المتحدة الأمريكية بعد توصل الولايات المتحدة للاتفاق مع الأطراف الإقليمية والدولية على شروط انعقاد مؤتمر السلام في مدريد ولم يكن لدى واشنطن أي تصور لدور اليابان لذا أبلغت الولايات المتحدة اليابان بعدم إمكان مشاركتها في هذه المرحلة من عملية السلام (شريف، 1993، 44).

ويمكن تفسير ذلك في عدم وجود توافق في الآراء بين الأطراف الإقليمية والدولية حول طبيعة الدور الياباني المتوقع في عملية السلام، كذلك الطلب الياباني بالمشاركة في مؤتمر مدريد جاء مفاجئاً للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كان قد تم تحديد الأطراف المشاركة وتخوف من أن يؤدي إلى مطالبة أطراف أخرى بالمشاركة بما يفتح الباب أمام مفاوضات جديدة لشروط انعقاد المؤتمر وفي ضوء عدم تحمس الولايات المتحدة ورفض الجانب الإسرائيلي لمشاركة اليابان في مؤتمر السلام الدولي بمدريد لم تحاول الحكومة اليابانية بذل جهد لتأمين مشاركتها في المؤتمر خاصة مع عدم وجود خبرة سابقة لها في شؤون الشرق الأوسط، لذا قامت الخارجية اليابانية بإيفاد عدد من الدبلوماسيين اليابانيين إلى مدريد لمتابعة أعمال المؤتمر.

وقد صرحت الخارجية اليابانية بالمشاركة في مؤتمر موسكو للمباحثات متعددة الأطراف في شهر يناير 1992م من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة إلا أن الموافقة جاءت في ضوء الاقتناع بإمكانية تقديم اليابان مساعدات مادية من خلال المسار متعدد الأطراف بما من شأنه تسهيل عملية التفاوض بين الأطراف الإقليمية في المسار الثنائي (سعيد، 1995، 161).

وبعد نجاح الدبلوماسية اليابانية في الحصول على الموافقة الدولية لمشاركتها في مؤتمر موسكو للمباحثات متعددة الأطراف عام 1992م، حرصت اليابان خلال المؤتمر على أن تتولى رعاية إحدى مجموعات العمل الخمسة التي تم الاتفاق على تشكيلها خلال المؤتمر وهي مجموعة عمل: البيئة - المياه - اللاجئين - التنمية الاقتصادية الإقليمية - الحد من التسلح والأمن الإقليمي وكانت اليابان تسعى إلى أن تتولى مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية، غير أن هذه المساعي لم تتجح بسبب إصدار الجانب الأوروبي على أن يتولى رعاية هذه المجموعة فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبي لم يكن راعياً في المشاركة اليابانية (العشماوي، 1992، 120).



كما سعت اليابان إلى تولي رعاية مجموعة عمل المياه غير أن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت الاحتفاظ لنفسها برعاية هذه المجموعة نظراً لحساسية قضية المياه في الصراع العربي الإسرائيلي فضلاً عن تشككها في قدرة اليابان على النجاح في تولي هذا الملف، رغم اقتناع المسؤولين اليابانيين بأن مجموعة عمل المياه كان من الممكن أن تحقق تقدماً في حالة تولي اليابان رعايتها نظراً لخبرتها الفنية في مجال المياه، واستقرار الأمر في النهاية على أن تتولى اليابان رعاية مجموعة عمل البيئة التي حققت نتائج إيجابية بالمقارنة بمجموعات العمل الأخرى، خاصة في جدية الجانب الياباني بالاشتراك مع الجانب الأوروبي (أيوب، 2003، 101).

قامت اليابان في شهر مارس 1992م بإيفاد بعثة تقصي حقائق لمنطقة الشرق الأوسط للاطلاع على الأوضاع البيئية بالمنطقة تضمنت زيارة مصر وإسرائيل والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وذلك تمهيداً لعقد أول اجتماع لمجموعة عمل البيئة الذي كان مقرراً عقده بطوكيو في نفس العام (سيد النقر، 2001، 60). وقد أعدت البعثة تقريراً يتضمن معلومات عن مشكلات البيئة في المنطقة ومدى ظهور هذه المشكلات نتيجة لإهمالها لعقود طويلة وضرورة التدخل السريع لمعالجتها قبل تفاقمها.

كما قامت في نفس الوقت بدعوة مسؤولين وفنيين فلسطينيين وعرب وإسرائيليين للمشاركة في ندوات ودورات تدريبية تقوم بتنظيمها وكذلك استضافت أول اجتماع لمجموعة عمل البيئة بعد إنشائها في مؤتمر موسكو بمشاركة وفود من 37 دولة ومنظمة في منطقة الشرق الأوسط والعالم ومن بينها وفود عربية وإسرائيلية، حيث أشار وزير خارجية اليابان بتقديم اليابان كافة المساعدات المادية الممكنة لحل المشاكل الإقليمية والتي تعاني منها دول الشرق الأوسط بما يساعد على خلق بيئة مواتية لتحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة (درويش، 1996، 280).

كذلك كان هناك دور اليابان الحيوي حول إنشاء مؤسسة السياحة والسفر للشرق الأوسط وأن هذه المؤسسة تستهدف تعزيز التعاون السياحي بين دول المنطقة والترويج لها على المستوى العالمي، وقد تم التوقيع على ميثاق إنشاء المؤسسة خلال قمة عمان الاقتصادية للشرق الأوسط بعضوية الأطراف الإقليمية الأربعة (مصر - الأردن - إسرائيل - السلطة الفلسطينية) وكل من تونس والمغرب وتركيا وقبرص ويتكون الجهاز التنظيمي للمؤسسة من مجلس المحافظين الذي يتولى رسم السياسة ومجلس تنفيذي يتشكل من ممثلي القطاع الخاص ويتولى تنفيذ السياسات وأن الهدف من هذه المؤسسة ترسيخ دورها ووجودها في المنطقة، وتشجيع السائح الياباني على زيارة منطقة الشرق الأوسط، بما يساهم في زيادة اهتمام المواطن الياباني بمتابعة تطورات الأوضاع في المنطقة فضلاً عن محاولة تخطي عقبة البعد الجغرافي الشاسع بين آسيا والشرق الأوسط من خلال هذه المؤسسة (صالح، 2007، 195).

ويمكن القول لليابان دور في المفاوضات الخاصة بإنشاء البنك الإقليمي، واتسم هذا الدور باتخاذ جانب المبادرة والخروج عن طابع التحفظ ورد الفعل الذي كان يمثل السمة الرئيسية للدور الياباني في عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك لأهمية دور البنك باعتباره أول مؤسسة تمويلية من نوعها في الشرق الأوسط وتستطيع أن تقوم بدور رئيسي في تحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي في المنطقة من خلال توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية التي يمكن أن تتصاعد وتزيد في حالة تحقيق السلام والاستقرار بما ينعكس إيجابياً على تأمين إمدادات النفط والغاز الطبيعي.

أما فيما يتعلق بالمنظمات الدولية يتضح تغير نمط التصويت الياباني على القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ويشار في هذا الصدد إلى التصويت الياباني ضد القرار الصادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في شهر أكتوبر عام 2000م الذي يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وينص على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق لجمع المعلومات حول هذه الانتهاكات التي راح ضحيتها مدنيون فلسطينيون، وبرر الجانب الياباني تصويته ضد القرار بأنه لا يساعد على تقدم عملية السلام ويخلق آلية جديدة تتعارض مع الآلية التي تم تشكيلها في قمة شرم الشيخ، خلال نفس العام في الانتهاكات الإسرائيلية (عبد العاطي، 2003، 288).

كما امتنعت اليابان عن التصويت على قرار الدورة الخاصة المستأنفة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك حول الوضع في الأراضي الفلسطينية خلال شهر أكتوبر عام 2000م، وبالتالي فإن التصويت الياباني يأتي بما تمليه الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بعكس الفترة التالية على أزمة النفط الأولى عام 1973م (صالح، 2007، 193).

### الخاتمة والنتائج:

مرت السياسة الخارجية اليابانية تجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بمرحلتين هامتين المرحلة الأولى بدأت منذ عام 1991م من القرن العشرين مع تغير النسق العالمي وتميزت بكثافة الاتصالات المتبادلة بين المسؤولين اليابانيين ومسؤولي دول الشرق الأوسط وتنوع مصادر الاهتمام الياباني فلم يعد يقتصر كما في السابق على تأمين إمدادات النفط من الشرق الأوسط بل التطلع إلى ممارسة دور سياسي، بالإضافة إلى تنوع الأدوات التي تستخدمها اليابان في تنفيذ سياساتها منذ بدء عملية السلام في مدريد فبعد أن كانت الأداة الاقتصادية هي الأداة الرئيسية للحفاظ على إمدادات الطاقة، فإنها أصبحت تعتمد أيضاً على الأداة الدبلوماسية من خلال تكثيف الزيارات بين المسؤولين اليابانيين، ومحاولة طرح أفكار ومبادرات سياسية والمشاركة في الترتيبات الأمنية.

أما المرحلة الثانية تبدأ من عام 2000م عند اندلاع انتفاضة الأقصى احتجاجاً من الجانب الفلسطيني على زيارة أرييل شارون للحرم القدسي، وحدثت عمليات مقاومة مسلحة من الفلسطينيين ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهنا حملت اليابان السلطة الفلسطينية مسؤولية فشل قمة كامب ديفيد الثانية ووصفت عمليات المقاومة الفلسطينية بالعمليات الإرهابية ولم تدن عمليات الاغتيالات الإسرائيلية.

**لقد انتهت هذه الدراسة إلى عدة نتائج على النحو التالي:**

1- لقد ألهم النظام العالمي الجديد حماس اليابانيين ونشاطهم تجاه المشاركة في القضايا العالمية، ولعب دور رائد على مستوى العالم وقد انعكس ذلك على الموقف الياباني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي حيث جاء جامعاً بين شقين الأول هو دفع المساعي السلمية لتسوية الصراع، والثاني هو دعم الدور الأمريكي في التسوية بشكل غير محدود لدرجة أن ذاب الدور الياباني في الدور الأمريكي.

2- لقد جاء السلوك الياباني تجاه الصراع العربي الإسرائيلي متوائماً مع التورط الأمريكي في العراق وأفغانستان وما يتطلب ذلك من مواقف شائكة وحساسة حاولت اليابان تجاوزها باستخدام خصائص السياسة اليابانية وتفردتها.

## قائمة بالمراجع المستخدمة:

## أولاً: الكتب

- 1- إثبات الأفندي (2002) الذات وتزايد الدور الدولي لليابان. - القاهرة: الأهرام الاقتصادي.
- 2- أكرم بدر الدين (1990) التعددية في إطار النظام السياسي الياباني. - القاهرة: مركز الدراسات السياسية.
- 3- زيجينيو بيرجنيسكي (1999) رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: نافع أيوب. - دمشق: مركز الدراسات العسكرية.
- 4- فوزي درويش (1996) اليابان: الدولة الحديثة والدور الأمريكي. - القاهرة: د-م.
- 5- علي سيد النقر (2001) السياسة الخارجية اليابانية: دراسة تطبيقية على شرق آسيا. - أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 6- حسين شريف (1993) التحدي الياباني في التسعينات: دراسة تحليلية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في اليابان. - القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 7- ماجدة صالح (2007) العلاقات المصرية اليابانية؛ تحرير محمد السيد سليم، إبراهيم عرفات. - القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- 8- عابدين السيد صدقي (2005) العلاقات العربية اليابانية في متكيس: العلاقات العربية الآسيوية. - القاهرة: مركز الدراسات الآسيوي.
- 9- بدر عبد العاطي (2003) السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية. - القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية-الأهرام.

## ثانياً: الدوريات

- 1- نبية الأصفهاني (1993). "تطلعات المستقبل للحكومة اليابانية الجديدة". - السياسة الدولية، ع 114، أكتوبر.
- 2- مدحت أيوب (2003). "نحو منظور جديد لعلاقات اليابان بدول مجلس التعاون الخليجي". - شؤون خليجية، ع 32، شتاء.
- 3- خليل توفيق درويش (1987). "صنع القرار في المجتمع الياباني". - السياسة الدولية، ع 87، أبريل.
- 4- تاكاكا زوكورياما (1995). "اتجاهات جديدة لسياسة اليابان الخارجية". - السياسة الدولية، ع 102، أكتوبر.
- 5- عبد المنعم سعيد (1995). "حرب الخليج والنظام العالمي الجديد". - مجلة العلوم الاجتماعية، ع 1، يونيو.
- 6- بدر، عبد العاطي (2000). "اليابان والبحث عن دور عالمي جديد: الفرص والقيود". - السياسة الدولية، ع 141، يوليو.
- 7- محمد محمود العشاوي (1992). "اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة". - السياسة الدولية، ع 108، أبريل.